الفكر الإيكولوجي من خلال كتاب "العقد الطبيعي" لميشيل سير

نشأت الأيكولوجيا أو علم البيئة الكلاسيكي "Ecologie" على يد البيولوجي الألماني "آرنست هيكل " "A.Haeckel"عام 1866، حيث ظهر المصطلح في كتابه (المورفولوجيا العامة للعضويات Morphologie) générale des organismes). ويتكون المصطلح من الناحية الإتيمولوجية (الاشتقاقية) من مقطعين يونانيين "إيكوس "Oikos" "وتعني: بيت أو مسكن، و"لوغوس "Logos" "وتعني (عقل) أو (خطاب). أما من الناحية الدلالية الإبيستيمولوجية فإنّ موضوع الإيكولوجيا هو دراسة جملة من المسائل المتعلقة بشكل مباشر بـ:

أ- الأوساط أو البيئات التي تعيش وتتكاثر فيها الكائنات الحية.

ب- العلاقات الناشئة والصلات التفاعلية ما بين تلك العضويات ومحيطها.

أما عن الخلفية الفلسفية والإبستيمولوجية لهذا العلم الناشئ، فإن الإيكولوجيا ككل علم وضعي قامت على رفض التصورات والإسقاطات الغائية والحيوية خصوصا الميتافيزيقية منها والتي تعتبر الطبيعة كائنا حيا وجد من أجل غاية "Téléologie" مثلها مثل الإنسان وسائر الأحياء.

ويقصد بالتفكير الإيكولوجي أو أخلاق البيئة التفكير الفلسفي حول مآل العلم وآثاره على الإنسان والطبيعة، ومن خلال نشر كتابه في العقد الطبيعي عام 1990، أصبح ميشيل سير أحد رواد التفكير الأخلاقي في القضية البيئية، فالكتاب يتساءل حول مستقبل البشرية في ضوء الخطر البيئي الذي يحدق بها، كما يجعل من الطبيعة موضوعا للقانون من خلال طرح العلاقة القائمة بين العقل العلمي والعقل القانوني، والتساؤل حول إمكانية اعتبار الطبيعة العناصر التي تعيش فيها كمواضيع قانونية نلتزم بها.

يوصي سير بضرورة التخلي عن تعبير المحيط البيئ لأنه يفترض أن الإنسان هو المركز، والعالم ليس إلا مجموعة من الأشياء التي تدور حوله. ولذلك كي يصل الإنسان إلى علاقة متوازنة مع العالم الذى يعيش

فيه عليه أن يتخلى عن إعتقاده بأنه مركز الكون وأرقى الكائنات. فهو يرفض استخدام مصطلح "المحيط البيئيّ (environnement) "للتّعبير عن الطّبيعة، لما لذلك من محمولات تدلّ على مركزيّة الإنسان وطَرَفيّة الكائنات الأخرى، فاعتبار الطّبيعة مجرّد هامش مكمّل لحاجيات الوجود البشريّ يجعل منها مملوكة لخدمته هو. والحقّ في الملكيّة، الّذي يستشكل ميشال سير شرعيّته هنا، هو في حقيقة أمره الدّافع وراء التّعدّيات الّتي يمارسها الإنسان على الطّبيعة. فالتّلوّث مثلاً، هو وسيلة في يد الإنسان يفيد من خلالها، ولو عن غير وعي، بأنّ هذا الفضاء ينتمي حصرًا إليه.

ففي البداية، كان الإنسان محكومًا تمامًا بالطّبيعة ومعتمدًا بشكل شبه تامّ عليها، مع هامش بسيط من القدرة على تحويلها والتّحكّم بها. ثمّ مع الحداثة أصبح يطمحُ إلى السّيطرة عليها والتّحكّم بها على ضوء المفهوم الجديد للعلم وما ولّده من تقنيّات جعلت من الأشياء هي نفسها تابعة للإنسان. أمّا اليوم، كما يُلاحظ ميشيل سير، فقد أصبح الإنسان نفسه تابعًا للأشياء الّتي سبق وجعلها تابعةً إليه، منذ أن أصبح عاجزًا عن مواجهة تبعات ارتباطه بها وآثار ذلك عليه.

والاستمرار في سياسة التّدمير هذه، لا يؤدّي إلى انتصار طرفٍ على آخر، بل إلى دمار الطّرفين معًا. فلا خيار أمام البشريّة اليوم.. إمّا أن نستمرّ في السّياسة عينها، ما يعني موتنا وموت الطّبيعة معًا، وإمّا أن ننتقل من حالة الحرب إلى حالة تعاقدٍ حقوقيّ يضمن تساكنًا يؤمّن مصالح الطّرفين معًا.

والمفارقة هى أنه كلما نجح الإنسان في السيطرة على الطبيعة كلما أصبح وضعه الوجودي أكثر هشاشة من ذي قبل. فحياة الإنسان في الطبيعة تخضع لوضع الطفيلي. والطفيلي كائن حي يعيش على حساب كائن حي آخر. والعلاقة بين الطفيلي والمضيف يحكمها قانونان: إما الإفراط وإما التكامل. ففي الحالة الأولى إذا استمر الطفيلي في استنزاف المضيف فقد ينجح هذا الأخير في التخلص منه، أو يموت المضيف وتنتهي معه حياة الطفيلي. أما التكامل فهو يعنى قبول الضيافة مع مراعاة حقوق المضيف وحدوده. فالإنسان

يعيش اليوم في علاقته بالطبيعة في ظل قانون الإفراط وعليه أن ينتقل فورا إلى وضع التكامل. والإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن لا تعنى تغيير المسار ولكن فقط تأجيل الكارثة.

فالبشر أنّفسهم باتوا يتطفّلون على الطّبيعة ككيان. الطّفيليّ الّذي يستنزف مضيفه، ينتهي به الأمر إمّا بالقضاء على نفسه وعلى مضيفه في آن، وإمّا بالإقرار والخروج من نسق التّطفّل (le parasitisme) للدّخول في نسق التّكافل (la symbiose) حيث يستفيد كلّ طرف من الآخر في منفعة متبادلة. هذا هو جوهر التّحوّل الّذي تنطوي عليه الدّعوة إلى عقدٍ طبيعيّ جديد يُنهي حرب الكلّ ضدّ الكلّ بيننا وبين الطّبيعة، تمامًا كما زعم بعض فلاسفة السّياسة أنّ العقد الاجتماعيّ هو تعبير عن تنازل الجماعات البشريّة لبعضها البعض، التّنازل الّذي ساهم في تأسيس فضاء تعايش جديد مع ظهور فكرة الدّولة.

ويعتقد سير بوقوع انحراف في غاية العلم، حيث انتقل الإنسان من الليبيدو المعرفى أي الرغبة في التخلص من الجهل إلى الليبيدو الاستعبادي أي التحكم في كل شيء. فقد تم اختزال علاقة الانسان بالأشياء إلى علاقة الملكية وأصبح التلوث هو الوسيلة التي يلجأ إليها الإنسان ليطرد الكائنات الأخرى ويمتلك الأشياء.

وهكذا يدعو سير إلى ضرورة تأسيس عقد مع الطبيعة وهو ما يطلق عليه العقد الطبيعي كعقد افتراضي، وهذه سمة لكل عقد تأسيسي، وهو أيضا عقد ميتافيزيقى يتجاوز الطبيعة إلى الثقافة، وهو عقد منشئ لعلاقات جديدة بين البشر والأشياء ينبغي مراعاتها. ويضع العقد حدودا لتدخلات الإنسان في الطبيعة ولكن غايته الأخيرة هي حماية الإنسان من نفسه. فالأرض عاشت قبل الإنسان وسوف تعيش بعده ولكن الإنسان لا يستطيع أن يعيش دون الأرض.

فميشيل سير يطرح إشكاليّة العالم الطّبيعيّ من منطلقات حقوقيّة، فالعقد الطّبيعيّ عبارة عن تصوّر جديد للطّبيعة، يجعلها فاعلاً حقوقيًا، تتحدّد المسؤوليّات تجاهها على هذا الأساس، بحيث لا تعود الطّبيعة مجرّد موجود ساكن يحقّ للإنسان إهمال وجوده أو اعتباره مُلكًا حصريًا له يستنزفه كما يشاء

من دون أيّ اعتبار. لا تتلخّص النّظرة الجديدة في مجموعة من قواعد ترشيد علاقة الإنسان بـ "البيئة" وضرورة احترامها كما هو سائد اليوم، بل تتعدّى ذلك إلى اعتبار الطبيعة كيانًا وفاعلاً حقوقيًّا.

الخلاصة هي أن العقد الطّبيعيّ كما صاغه ميشيل سير هو طرحٌ فلسفيٌ يختزل حلّ معضلة العنف اللامحدود الذي يحدث بين الإنسان وعالمه بمقاربة حقوقيّة، على اعتبار أنّ أزمة الإنسان مع الطّبيعة هي أزمة علاقة، ويكفي إبرام عقدٍ جديد يجعل من الطّبيعة فاعلاً حقوقيًا كي نخرج من منظورٍ عدوانيّ وندخل في منظور تعايش. فالعقد الطبيعي يحد من السلوك الطفيلي للفرد والجماعة، لكن يستحسن أن يقوم على علاقة عاطفية بين الإنسان والطيعة أي أن ينبني العقد على حب الأرض.